تخطيط مشاركة الشتات
ليبيا

الهجرة

النسبة المئوية للتحويلات المالية من إجمالي الناتج المحلي:[1] –

تدفق الحوالات المالية (بالمليون دولار أمريكي): –

دول المقصد الرئيسية[2]

إيطاليا	٣٥،٨٥٢
الأردن	٢٠،٢٨٨
المملكة المتحدة	١٨،٠٦٤

الحقوق السياسية

ازدواج الجنسية[3] ☑

حق التصويت في الانتخابات الوطنية للمواطنين المقيمين بالخارج[4] ☑

التصويت من الخارج:[5]
في السفارات / القنصليات ومراكز الانتخاب الأخرى ☑

ليس لدى ليبيا سياسة لمشاركة الشتات.[6]

١ لا تحتوي بيانات الهجرة والتحويلات الصادرة عن البنك الدولي على أي إدخالات لليبيا منذ عام ٢٠٠٦

٢ لا يبدو أن البيانات المستخدمة من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA) تأخذ في الحسبان حقيقة أنه في السنوات الأخيرة أصبحت دول أخرى مثل تونس ومصر وجهات مهمة للليبيين المقيمين في الخارج. يبدو أن الإحصائيات تفوّت هذا الاتجاه نظرًا لوضع الليبيين في هذه البلدان.

٣ وفقاً للقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٠/١٣٧٨ بشأن الجنسية الليبية - تتطلب الجنسية المزدوجة موافقة الحكومة

٤ لمزيد من المعلومات حول تسجيل الناخبين في ليبيا، يرجى الاطلاع على المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، ما وراء تحليل الإطار القانوني الدستوري: تحليل الإطار القانوني للانتخابات الليبية، ٢٠١٩ (متوفر في https://www.ifes.org/publications/beyond-constitutional-reform-elections-libya-electoral-legal-framework-analysis):

٥ في ظل الإطار القانوني الليبي الحالي، لا توجد أحكام دستورية تتعلق بتسجيل الناخبين؛ على الرغم من أنه في حالة اعتماده سيتضمن مشروع الدستور حكماً يمنح كل مواطن مؤهل الحق في التصويت أو الترشح كمرشح. وبدلاً من ذلك، تم تضمين أحكام تسجيل الناخبين في التشريع المحدد لكل انتخابات وطنية، وعلى الرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى أن انتخابات المؤتمر الوطني العام وحزب الديمقراطيين المسيحيين ومجلس النواب قد صدرت بالفعل، مما يجعل قانون الاستفتاء الدستوري هو التشريع الوحيد الخاص بالانتخابات الذي له آثار عملية على الانتخابات الوطنية المستقبلية." في الواقع، تكلف جميع التشريعات المحددة للانتخابات الليبية منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك قانون الاستفتاء الدستوري، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC) بتمكين تسجيل الناخبين من خارج البلاد. تم إجراء التصويت خارج البلاد أثناء الانتخابات، على سبيل المثال انتخابات مجلس النواب في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، نظراً لعدم وجود نص قانوني دستوري أو معمم لهذا الأمر، لا يمكن الحفاظ على تسجيل الناخبين خارج البلاد وبالتالي لا يمكن الحفاظ على حق التصويت للمواطنين في الخارج في الانتخابات المستقبلية.

٥ في عام ٢٠١٤، تعاقدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مع المنظمة الدولية للهجرة لتأسيس مركز اقتراع في ١٣ دولة.
راجع المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES)، الانتخابات الليبية – ٢٥ يونيو انتخابات مجلس النواب: أسئلة متكررة، ٢٠١٤ (متاح في https://www.ifes.org/sites/default/files/2014_ifes_libya_council_of_representative_elections_faqs.pdf)

٦ توجد مؤسسات معنية بالتعامل مع المجتمع في الخارج (راجع الملحق)، ومع ذلك لم يطوروا سياسة مخصصة بعد.

المصطلح: في ولايات المؤسسات المختصة، تشير ليبيا إلى شتاتها بطرق مختلفة: يستخدم مصطلح «المغتربين» - كثيراً. الأقل تكراراً هي مصطلحات «المواطنين الليبيين في الخارج» و«الليبيين المقيمين في الخارج». أخيراً، يرتبط مصطلح «المهاجرين/المهجّرين بالخارج» بالسياق الأمني منذ عام ٢٠١٤ ويستخدم في عبارة «المهجرين بالخارج والمهجّرين بالداخل». يبدو أن الاختلاف هنا مقارنة بالمصطلحات السابقة يشير إلى خاصية الحركة القسرية المرتبطة بالصراع عوضاً عن الهجرة الاختيارية.

لمحة عامة عن السياسة والإطار التشريعي

٢٠١٨ **قانون الاستفتاء الدستوري:** جميع التشريعات المحددة للانتخابات الليبية منذ عام ٢٠١٢، بما في ذلك قانون الاستفتاء الدستوري الذي لا يزال ساريًا، تكلف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC) بتمكين تسجيل الناخبين من خارج البلاد لسن حق التصويت لليبيين المقيمين في الخارج.

١٩٩١ **قانون رقم ١٩٩١/٢٠ الخاص بتعزيز الحريات:** في مادته العشرين، يمنح هذا القانون المواطنين الليبيين حرية التنقل وبالتالي يلغي تأشيرة الخروج التي كانت ضرورية في السابق لليبيين.

٢٠٠٩ **مرسوم رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٩:** نصّ هذا المرسوم على تشكيل لجنة دائمة لمتابعة أوضاع الأسرى الليبيين في الخارج ويتولى تبادل الأسرى حيثما أمكن وزيارتهم في الخارج وتقديم العون والمساعدة المالية.

التوجهات

من الناحية الهيكلية، تُعرّف ليبيا نفسها على أنها بلد الهجرة والعبور وليس بلد المنشأ. لم يُنظر إلى موضوع هجرة الليبيين على أنه مناقشة سياسية ذات أهمية حتى وقت قريب.

أدى سقوط نظام القذافي في عام ٢٠١١ إلى «يقظة» ملحوظة للشتات الليبي وزيادة الوعي على ما يبدو بأهمية مشاركة المواطنين المقيمين في بلدان أخرى مع الحكومة الليبية. في الواقع، تجمّع الليبيون الذين يعيشون في الخارج بشكل كبير أثناء وبعد الاضطرابات في عام ٢٠١١، على الرغم من أنهم كانوا «صامتين»، وعلى الأقل علنًا، غير مشاركين حتى ذلك الحين.[٧] بالنظر إلى هذا التطور الأخير، لا يزال المجتمع ضعيف التنظيم للغاية، وهناك عدد محدود جدًا من منظمات الشتات الليبي بشكل عام، ولا توجد شبكات بينها ولا يُنسب إليها دور رسمي للتأثير في وطنهم. بصرف النظر عن أوجه القصور هذه من حيث التنظيم والهيكلة، تكمن عقبة أخرى أمام منظمات الشتات الليبي القوية في تركيبة الشتات: تماشياً مع الصراع المستمر، ينقسم مجتمع الشتات بين مجموعات مختلفة. على الرغم من هذه الصعوبات، يُظهر الليبيون المقيمون في الخارج ارتباطًا قويًا للغاية ببلدهم الأم[٨] وقليلاً من التعب والقلق بشأن كيفية تصوير ليبيا عالمياً.[٩] يمكن ملاحظة إرادة حقيقية للمساهمة في تنمية ليبيا بين هذه المجتمعات وستستفيد من الدعم.

على الجانب الحكومي، فإن إنشاء وزارة الدولة للمهاجرين والمهجّرين بعد عام ٢٠١٤، عندما هاجر عدد كبير من الليبيين بسبب الصراع وإعادة تنشيط إدارة شؤون المغتربين بوزارة الخارجية في عام ٢٠١٨، يمكن اعتبارها علامات مهمة لاهتمام ناشئ بإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المغتربين. تتمتع وزارة الدولة للمهاجرين والمهجّرين بقيمة رمزية تتمثل في الاعتراف بقضية الليبيين الذين غادروا بسبب الصراع، حيث أن قدرتها التنفيذية محدودة حاليًا وتركز على المهجّرين داخليًا. لكن منذ إعادة تفعيلها، انخرطت إدارة شؤون المغتربين بالفعل في بعض الخطوات الأولى لتفعيل اختصاصها: كلفت بإجراء دراسة

٧ يمكنك قراءة المزيد عن هذا في منشورات مثل:
- أليس ألوي (٢٠١٩) القومية البعيدة والانتماء في الشتات الليبي (١٩٦٩-٢٠١١)، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، ٤٦: ٢، ٢٤٢-٢٥٨، DOI: ١٠,١٠٨٠ / ١٣٥٣٠١٩٤,٢٠١٩,١٥٦٩٣٠٣
- موس، د.م. (٢٠١٦). القمع العابر للحدود، وتجمع الشتات وحالة الربيع العربي. المشكلات الاجتماعية، المجلد ٦٣، العدد ٤، ٤٨٠ - ٤٩٨.
- دانا م. موس (٢٠١٦) تجمع الشتات للتدخل العسكري الغربي خلال الربيع العربي، مجلة دراسات المهاجرين واللاجئين، ١٤: ٣، ٢٧٧-٢٩٧، DOI: ١٠,١٠٨٠ / ١٥٥٦٢٩٤٨,٢٠١٦,١١٧٧١٥٢
- المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (٢٠٢٠) ، دراسة عن الليبيين الذين يعيشون في الخارج ، فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.
- بيتر سيبرغ (٢٠١٨) العمليات عبر الوطنية وعمليات الانتقال الاستثنائية. دور الشتات الليبي من جماهيرية القذافي لحرب أهلية ما بعد الثورة وانهيار الدولة، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، DOI: ١٠,١٠٨٠ / ١٣٥٣٠١٩٤,٢٠١٨,١٥٠٢١١٧

٨ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (٢٠٢٠) ، دراسة عن الليبيين الذين يعيشون في الخارج ، فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. سيتم نشره في ٢٠٢٠.

٩ نفس المرجع السابق.

عـن الليبيـين المقيمـين في الخـارج،[10] وخضـع موظفوهـا لأول تمريـن لبنـاء القـدرات فيمـا يتعلـق بمشـاركة المغتربـين، ووضعـت خططًـا أوليـة لتنظيـم اجتمـاع عالمـي لليبيـين المقيمـين في الخـارج.

في حـين أن التطـورات الموصوفـة تشـير إلى اتجـاه إيجابـي نحـو الاعـتراف بإمكانـات الليبيـين في الخـارج وحمـاس الحكومـة للعمـل معهـم، إلا أنهـا لا تـزال في مهدهـا ويجـب النظـر إليهـا في السـياق الأوسـع للصـراع، حيـث تسـود أولويـات أخـرى.

العقبات

- **افتقـار الثقـة:** بنـى عهـد القـذافي إرثًـا مـن انعـدام الثقـة بـين الحكومـة والجاليـات الليبيـة في الخـارج. لا يـزال هـذا التاريـخ يحـدد المواقـف ويظـل حاجـزًا هيكليًـا للعديـد مـن أعضـاء الشـتات. هـذا الافتقـار إلى الثقـة "يمكـن أن يُفسِّـر جزئيًـا علـى الأقـل الشـبكة العابـرة للحـدود الوطنيـة المفقـودة بـين مجتمعـات الشـتات المختلفـة، ممـا يـؤدي إلى نقـص التواصـل المتكـرر، وعـدد محـدود مـن منظمـات الشـتات، ووسـائل الإعـلام، إلـخ.."[11] علاوة علـى ذلـك، منـذ أن عـاد الليبيـون في الخـارج بعـد عـام ٢٠١١ وأصبحـوا ناشـطين في المجـال السياسـي، أظهـر «الجمهـور المحلـي» شـكوكه في دور الليبيـين العائديـن.[12]

- **افتقـار الخدمـات القنصليـة:** يعـد تقـديم الخدمـات القنصليـة أمـرًا صعبًـا في السـياق الحـالي للصـراع، ممـا يسـاهم في تراجـع معـين للصلـة بـين الليبيـين ودولتهـم.

- **افتقـار التركيـز الاسـتراتيجي علـى مشـاركة المغتربـين:** بالنظـر إلى السـياق الجغـرافي السياسـي الحـالي، تكمـن أولويـة الحكومـة الليبيـة في إنهـاء الصـراع ومعالجـة القضايـا الملحـة مـن حولـه. علاوة علـى ذلـك، حتـى داخـل القطـاع الفرعـي الموضوعـي للهجـرة، تسـود قضايـا الهجـرة (النظاميـة وغـير النظاميـة) وإدارة الحـدود كأولويـات.

- **الافتقـار إلى البيانـات:** علـى الرغـم مـن التطـورات المشـجعة، لا تـزال البيانـات عـن الليبيـين المقيمـين في الخـارج شـحيحة، وبالتـالي قـد تعيـق تطويـر السياسـات القائمـة علـى الأدلـة. تسـليط الضـوء

- **مجتمـع غـير منظـم ومنقسـم:** في الماضـي، كانـت مجتمعـات ليبيـا التـي تعيـش في الخـارج مهمشـة نسـبيًا مـن قِبَـل نظامهـا، ممـا أدى إلى تجمـع محـدود للغايـة لمنظمـات المجتمـع. لا يـزال هـذا الإرث واضحًـا، وبالتـالي لا تـزال معظـم الجاليـات الليبيـة في الخـارج تتجمـع بشـكل غـير رسـمي دون أي هيـاكل تنظيميـة شـديدة التطـور أو مؤسسـية. علاوة علـى ذلـك، وبالنظـر إلى خطـوط الصـراع القائمـة، وزيـادة الاسـتقطاب حولهـم ووجـود فئـات مختلفـة داخـل مجتمعـات الليبيـين الذيـن يعيشـون في الخـارج (المعارضـة السياسـية لنظـام القـذافي، والمهنيـين غـير السياسـيين ذوي المؤهـلات العاليـة، والوافديـن الجـدد بعـد عـام ٢٠١١)، توجـد انقسـامات وتوتـرات بـين السـكان الليبيـين المقيمـين في الخـارج. يجـب أن تكـون المشـاركة غـير مسـيّسـة، لأن هـذا الوضـع يشـكل حاجـزًا هيكليًـا أمـام تجمـع مجتمعـي أقـوى.

١٠ نفس المرجع السابق.

١١ بيتر سيبرغ (٢٠١٨) العمليات عبر الوطنية وعمليات الانتقال الاستثنائية. دور الشتات الليبي من جماهيرية القذافي إلى الحرب الأهلية بعد الثورة وانهيار الدولة، المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط، DOI: ١٠,١٠٨٠ / ١٣٥٣٠١٩٤,٢٠١٨,١٥٥٢١١٧

١٢ المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (٢٠٢٠)، دراسة عن الليبيين الذين يعيشون في الخارج، فيينا: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

اضاءات: الممارسات الفعالة

دراسة عن الليبيين المقيمين بالخارج ٢٠١٩-٢٠٢٠

البيانات

قام مشروع «الإدارة الاستراتيجية والمؤسسية للهجرة في ليبيا» الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والذي يهدف إلى دعم تطوير المتطلبات الأساسية للإدارة الفعالة للهجرة في ليبيا، بإعداد دراسة هي الأولى من نوعها تقدم نظرة شاملة للجاليات الليبية في الخارج ورسم خرائط الإطار المؤسسي ذي الصلة، مما يؤدي إلى توصيات سياسية رئيسية نحو استراتيجيات المشاركة المستدامة. واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها، تم إجراء أول بناء للقدرات بشأن فوائد وإمكانيات مشاركة الشتات في كاليفورنيا. اختتم ١٥ مسؤولاً من وزارة الخارجية والوزارات الأخرى ذات الصلة في فبراير ٢٠٢٠ بتقديم قائمة أولويات العمل المستقبلي.

سبيتار: منصة للرعاية الصحية عن بعد تربط الأطباء الليبيين بالخارج بمناطقهم الأصلية ٢٠٢٠

الصحة / الرقمية

ساعد طبيب ليبي، تحول إلى مدير تنفيذي تقني يعيش في الخارج، في تطوير منصة للرعاية الصحية عن بُعد حتى يتمكن الأطباء الذين غادروا بلدانهم من علاج المرضى في الوطن. في عام ٢٠٢٠ ، تم إطلاق تطبيق سبيتار لدعم معركة ليبيا ضد كوفيد-١٩. ووقعت اتفاقية مع وزارة الصحة الليبية لتصبح الوسيط الرئيسي في التعامل مع فيروس كورونا. تم تنزيل التطبيق أكثر من ٥,٠٠٠ مرة في الأسابيع الثلاثة الأولى[١٣] وكان من المتوقع أن يصل إلى حوالي ٢,٣ مليون شخص.[١٤]

تمكين المرأة الليبية في الشتات ٢٠١٧

النساء / الشبكات

في أبريل ٢٠١٧، نظمت أكاديمية لاهاي للإدارة المحلية تدريبًا مخصصًا وتدريبًا للمدربين لـ ١٧ سيدة ليبية يعشن في الخارج، بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية، وبالتعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد. تهدف إلى التواصل مع النساء الليبيات ودعمهن في تطوير استراتيجيات مناصرة لإحداث التغيير. تم تناول ثلاثة مواضيع رئيسية: زيادة الوعي بمصادر القوة (المحتملة) الخاصة بالمشاركين وهياكل السلطة الموجودة؛ ثانياً، تبادل وجهات النظر المختلفة حول دور المرأة الليبية في الشتات، والتحديات التي تواجهها وكذلك الفرص الجديدة. وثالثاً تطوير خطط عمل (جماعية) واستراتيجية مناصرة مرتبطة بهذه الخطط.

مرفق المساعدة الفنية للهجرة الليبي (٢٠٢١-٢٠٢٣)

تطوير السياسات

هو مشروع ينفذه المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة بتمويل من المفوضية الأوروبية والاتحاد السويسري ويهدف إلى تعزيز الآليات الوطنية لمعالجة قضايا الهجرة في ليبيا. على وجه التحديد ، يهدف المشروع الى (١) تسهيل المشاركة النشطة للوفود الليبية في حوارات الهجرة الدولية والإقليمية ؛ (٢) دعم السلطات في جهودها لتحسين التأهب القنصلي للأزمات وإشراك الليبيين في الشتات ؛ (٣) دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال الهجرة لتعزيز عملها ودورها كجهة فاعلة في مجال الهجرة.

الإدارة الاستراتيجية والمؤسسية للهجرة في ليبيا ٢٠١٦-٢٠٢١

تنمية القدرات

مشروع " الإدارة الاستراتيجية والمؤسسية للهجرة في ليبيا" ، الذي نُفذ بواسطة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بالتعاون مع الفريق الوطني الليبي لأمن وإدارة الحدود من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢١، يهدف إلى مساعدة الإدارة الليبية على الأصعدة المركزية والمحلية، بالإضافة إلى المجتمع المدني الليبي والأكاديميين. كهدفه الرئيسي هو مساعدتهم في إرساء الأسس الضرورية لضمان إدارة فعالة للهجرة، مع التركيز على تعزيز إدارة تدفقات الهجرة وتحسين ظروف عيش المهاجرين في ليبيا. كجزء من هذه المبادرات، قام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بتنفيذ جلسات تطوير القدرات للسلطات الليبية تركز على التفاعل مع المغتربين.

١٣ https://www.thenewhumanitarian.org/feature-news/2020/06/10/coronavirus-war-Libya-hospital-doctor

١٤ https://scenearabia.com/Money/Meet-the-Entrepreneur-Behind-Libya-s-COVID-19-Coronavirus-Response-Mohamed-Aburawi-Speetar-Health

الملحق:

قائمة الجهات الفاعلة

المؤسسات ذات الصلة بالشتات

- **على المستوى الإقليمي**

مديرية المواطنين والشتات التابعة للاتحاد الأفريقي (CIDO AU)

تكون ليبيا عضو في الاتحاد الأفريقي، وبالتالي فهي مدعوة إلى الاجتماعات القارية لمديرية المواطنين والشتات التابعة للاتحاد الأفريقي(CIDO AU) .

جامعة الدول العربية (SAL)

اتحاد المغرب العربي

تجمع دول الساحل والصحراء

- **المؤسسات الوطنية**
  - على المستوى الوزاري

وزارة الخارجية (MFA)

وزارة الخارجية في حكومة الوفاق الوطني هي المؤسسة الرائدة فيما يتعلق بمشاركة الليبيين المقيمين في الخارج. وفقاً لاختصاصها المنصوص عليه في قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٤) لسنة ٢٠١٢، تختص إدارة شؤون المغتربين بالعلاقات مع الليبيين المقيمين في الخارج (مثل قاعدة البيانات، ومساهمات المغتربين والتبادلات، والتراث الثقافي، والارتباط ببلد المنشأ، وتسهيل العودة). في نفس الوقت، أدى قسمها للشؤون القنصلية دوراً واسعاً في حماية مصالح المواطنين الليبيين في الخارج وخدمة احتياجاتهم القنصلية.

وزارة الدولة للمهاجرين والمهجّرين

تعمل وزارة الدولة لشؤون المهاجرين والمهجّرين فقط مع الليبيين المهجّرين (داخلياً أو خارجياً) والمهاجرين الليبيين قسراً. وتتمثل مهمتها الرئيسية في تسهيل عودتهم إلى ليبيا أو إلى أماكن أخرى للجوء الآمن داخل ليبيا. في موازاة ذلك، أنشأت الحكومة الليبية مفوضية عليا لشؤون المهاجرين والمهجّرين قسراً مع أعضاء من عدة وزارات مثل التعليم والصحة والخارجية والعدل لمتابعة حالة الليبيين المهجّرين والمهاجرين الليبيين قسراً وتقديم تقرير إلى الحكومة الليبية.

  - على المستوى دون الوزاري

الملحقات الاجتماعية

كما أنشأت وزارة الخارجية ما تسميه الملحقيات الاجتماعية. وهي موجودة داخل سفارات معينة لمعالجة قضايا المهجّرين الليبيين في تلك الدول ويمكنهم تلقي طلبات المساعدة. كما تعمل وزارة الدولة للمهاجرين المهجّرين على إنشاء نظام إلكتروني لطلبات المساعدة، وهو لن يتطلب المزيد من الزيارات إلى السفارة.

منظمات الشتات في أوروبا

ليبيكو مالطا

أنشطة التكامل

ليبيكو هي منظمة مستقلة غير ربحية تهدف إلى ربط المجتمع الليبي داخل مالطا. يهدف إلى تمكين الأفراد من القيام بدور فاعل في المجتمع المحلي والمساعدة في اندماجهم في القطاعات المختلفة. كما توفر ليبيكو منصة ومساحة للتعبير عن الثقافة الليبية.

ليبيا في المملكة المتحدة (LYUK) المملكة المتحدة

أنشطة التكامل

ليبيا في المملكة المتحدة هي منظمة غير حكومية مستقلة يقودها شباب ليبيون يعيشون في الشتات. وهم يوفرون منصة للتواصل وتبادل المعرفة لجميع الليبيين وتنفيذ مبادرات لتعزيز الفن والثقافة والمواهب الشابة وريادة الأعمال الليبية.

بقلم: قيودورا كوركاس،
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
حرره: مرفق الشتات العالمي التابع للاتحاد الاوروبي
أكتوبر ٢٠٢٠
تم التحديث في ديسمبر ٢٠٢٣

Implemented by
ICMPD
International Centre for Migration Policy Development

Funded by
the European Union